ـ 2 ـ

ساسين عساف. **أفكار في الدولة اللبنانية: وقائع في الفشل وتطلعات إلى البناء**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2024. 287 ص.

هل دولة لبنان ذاهبة إلى الفشل؟ سؤال محوري يطرحه هذا الكتاب في ضوء ما تجمّع لدى مؤلفه من معطيات، أبرزها: أن اللبنانيين باتوا بلا «ثوابت وطنية جامعة». ويأتي هذا الاستنتاج بعدما أظهرت ممارسات القوى السياسية المعنية بالشؤون الوطنية أنها جماعات عاجزة عن حماية الوحدة الوطنية والسلم الأهلي ونبذ الفتن الطائفية والمذهبية، وأنها تفتقر إلى وحدة أفاهيم تتعلق بالهوية وبالسيادة وبموقع لبنان الجيوسياسي. كما أثبتت هذه القوى السياسية، سواء أكان بعضها في الحكم أو خارجه، أنها لا تحترم الدستور والنظام الديمقراطي البرلماني وتكوين السلطات بموجب الأحكام والأصول المرعية، وأنها لا تراعي وحدة المصالح والمصير والتقيد بموجباتها، ولا حتى ترفض الوصايات والحمايات والتدخلات الأجنبية، لا بل ربما لا تتردد في تقديم الولاء للخارج على حساب الولاء الوطني، وحتى قد تستمرئ عصا الرعاية والوصاية.

وفي الواقع، تزدحم التساؤلات أمام العجز المستمر في إدارة شؤون الدولة اللبنانية وتشكيل السلطة وقضايا الناس. ولم تثبت الحكومات المتتالية منذ تسعينيات القرن الماضي صدقيتها في إخراج لبنان من أزماته المتشابكة، في حين استمرت الحركات الشعبية عاجزة عن التغيير بعدما تم قمعها من قبل السلطات الأمنية من جهة، وأثبتت أنها حراكات موسمية مسيرة بتوجهات سياسية لا تخلو من خيوط طائفية ومذهبية.

وهكذا عاد التساؤل عن قدرة الدولة على القيام بوظيفتها على إدارة مجموعة «سوء

التفاهمات» المتفق عليها لحماية السلم الأهلي، كما رآها ميشال شيحا. ويبدو أن الدولة فقدت وظيفها في غياب حكومة مركزية قوية قادرة على بسط سيادتها على كامل التراب الوطني، وحماية مواطنيها من العنف، والانهيارات الاقتصادية والمالية، والفساد المستشري في إداراتها.

من هنا، يرى المؤلف أن لبنان على ما هو عليه اليوم لجهة وجوده كدولة يضع اللبنانيين على تقاطع تاريخي مصيري، وما لم يحددوا هم فيه اتجاههم، فسيحدده الآخرون لهم ويبقونهم على الجانب المهلك من التاريخ. وعليه لا بد من توافر الإرادة لدى القوى والتنظيمات الوطنية إنشاء تكتل وطني واسع يتفاعل مع الحراك الشعبي غير المسيّس وغير الممول من الخارج، من أجل بناء دولة مركزية مدنية، دولة الحق والمواطنة والقانون العادل والاقتصاد المنتج والتنمية والعدالة الاجتماعية، دولة لا تحمل أي سمة من سمات الدولة الفاشلة.

يقع الكتاب في ثلاثة أقسام، يتفحص القسم **الأول** الأسباب الكامنة وراء فشل الدولة اللبنانية، ومن أبرزها، النظام السياسي الطائفي التوافقي، ووحشية رأس المال القابض على السلطة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي حتى اليوم. وفي هذا السياق، يشير إلى أن النظام السياسي التوافقي جعل من الطائفية المرتكز الأساس في صيغة حكم الدولة الذي تديره شبكة سياسية فاسدة ومستتبعة، متشكلة من كل الطوائف ومتحكمة في شؤون البلاد والعباد. أما وحشية رأس المال، فقد جعلت من العمل السياسي رهينة لمصالح أثرياء الحرب الميليشيويين ورجال المال المافيويين وأصحاب الكارتيلات الاحتكاريين والمصرفيين الجشعين والتجار الفجّار المتخصصين في تحصيل المال الحرام والمجردين من معاني القيم الإنسانية والأخلاقية. وقد توجت علاقتهم الوثيقة بقوى السلطة بتبادل الخدمات والاستيلاء على الأملاك العامة والصفقات والسمسرات وممارسة الإفساد، وتدمير مفهوم الدولة، وهو ما أدى إلى قيام نظام أوليغارشي تسلطي تجاوز في تسلطه نظام الدولة الدينية في القرون الوسطى والدولة السلطانية واليعقوبية والفاشية ودولة العسكر.

ويتناول هذا القسم أيضًا واقع الدولة اللبنانية في ظل الصراع الجيوستراتيجي في المنطقة بين القوى الدولية والإقليمية وتحول لبنان إلى ساحة لتصفية الحسابات، ولا سيما بين الولايات المتحدة وإيران مع إصرار الإدارة الأمريكية على تقليص النفوذ الإيراني ومحور المقاومة، ومراهنة بعض القوى اللبنانية على السياسة الأمريكية في هذا السياق، أملًا في تعزيز مواقعها في المعادلة الداخلية. كما يتناول آفاق انقاذ الدولة من الفشل في ظل التراجع المتزايد للفكر الوطني في المجالين الثقافي والسياسي والاجتماعي لمصلحة الفكر الطائفي.

ويتمحور القسم **الثاني** حول تحديات بناء الدولة الوحدوية الوطنية مع استمرار حدود الدولة مفتوحة أمام كل الصراعات الدولية والإقليمية منذ خمسينيات القرن الماضي، وهشاشة الوحدة الداخلية، في ظل الشعارات المتعلقة بهوية لبنان، وإشكالية الكيان اللبناني والموارنة، وكذلك إشكاليته وأنماط العروبة والنظام العربي. ويتناول أيضًا مسألة تكامل لبنان مع سائر الكيانات العربية، الأمر الذي يقود إلى الحديث عن

لبنان والمطامح السورية، والتكامل اللبناني-السوري، وصولًا إلى تحديات تشبيك لبنان مع الدول العربية في سياق التكامل العربي، إضافة إلى العقبات التي تواجه الدعوات إلى توجّه لبنان شرقًا للخروج من أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية المتردية. ولا يغفل هذا القسم التحديات التي تواجه بناء الدولة الوطنية، وأبرزها المطامع الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية، ولا سيما أراضي جنوب لبنان حتى نهر الليطاني، ووضع لبنان في استراتيجية التجزئة الأمريكية ـ الصهيونية الهادفة إلى تجزئة الوطن العربي. كما لا يغفل التحديات الداخلية التي تواجه الدولة الوطنية الوحدوية، وأبرزها كيفية الخروج من الدولة الطائفية إلى الدولة الوطنية.

أما القسم **الثالث**، فيركز على الصيغ المطروحة للبنان الدولة، وذلك في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تنبئ بقيام نظام إقليمي جديد بعنوانين متلازمين: **الأول**، تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، و**الثاني**، إسقاط الدولة الوطنية وتجزئتها إلى دويلات بمسميات مختلفة. وتطرح هذه المتغيرات على اللبنانيين تساؤلات متعددة حول آفاق بناء دولة الوحدة القادرة على الانتقال بهم من نظام طائفي/مذهبي تقسيمي إلى نظام دولة مدنية وحدوية أمسى اللبنانيون بأمس الحاجة إليها، بوصفها دولة مواطنين لا دولة مطايفة، دولة ديمقراطية وحق وقانون، دولة مؤسسات وتشريع، وإصلاح إداري، دولة تكامل بين قيم الدين والأخلاق من دون أن تكون الدولة «دولة دينية»، أو أن يكون الدين «دين دولة».

كما تطرح المتغيرات في المنطقة تساؤلات حول سبل بناء الدولة الحديثة التي تقوم على المواطنة (أي الجانب المدني للانتماء) والتعددية (أي الجانب الديني للانتماء)، والواحدة منهما لا تلغي الأخرى. وتتناول أيضًا دعوات البعض إلى اللامركزية الإدارية الموسعة للخروج من الوضع المتأزم في البلاد، وطروحات الفدرالية، التي تمثل وجهًا آخر لدولة الشراذم الطائفية والخيار «الأشد سوءًا» كفرضية لحل جذري لدى جماعة من اللبنانيين يرفعون ما يُعرف في قاموسهم بـ«القضية اللبنانية».

من هنا، وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على وثيقة الوفاق الوطني أو «اتفاق الطائف»، والتدهور الذي يعيشه اللبنانيون في مختلف المجالات وعلى كل المستويات، يتبين بوضوح أن تسوية «اتفاق الطائف» التي أُريد لها أن تعزز نظام الحكم التوافقي بين مختلف الطوائف من خلال صيغة «الديمقراطية التوافقية»، لم تتجاوز حدود وقف إطلاق النار، وبالتالي لم تصل إلى وقف الحرب نهائيًا وتصفية رواسبها. لذا يشدد المؤلف على «تنقية الذاكرة» كمدخل للحوار بين الطوائف والمصالحة وبناء الدولة. ويتطلب ذلك إزالة المغالطات والأفكار النمطية لدى مسيحيي لبنان ومسلميه التي استُلّت من ثقافة الحرب، ومنها ما يتعلق بالشكوك المتبادلة التي يثيرها الجانبان عمومًا حول هوية لبنان، والحريات والوحدة الوطنية.